سالك
Salik

Mr. Hamed Ali
Chief Executive Officer
Dubai Financial Market
Dubai - United Arab Emirates

السيد حامد علي
الرئيس التنفيذي
سوق دبي المالي
دبي - الامارات العربية المتحدة

Subject: Disclosure of the Listing Prospectus of Salik Company P.J.S.C

الموضوع: الإفصاح عن نشرة الإدراج لشركة سالك ش.م.ع.

Dear Sir,

تحية طيبة وبعد،

We hereby enclose the Listing Prospectus for Salik Company P.J.S.C.

نتشرف بأن نرفق نشرة الإدراج لشركة سالك ش.م.ع.

Yours faithfully,

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

Mr. Mohamed Zeinelabedin
Head of Investor Relations

السيد محمد هشام علي زين العابدين
رئيس علاقات المستثمرين

Mr. Fady Kayyal
Board Secretary

السيد فادي كيال
مقرر مجلس الإدارة

Date: 28 September 2022

التاريخ: 28 سبتمبر 2022

Company's Stamp

ختم الشركة

SC 1.10/1
سالك
Salik
شركة سالك (ش.م.ع)
Salik Company (P.J.S.C)

إعلان بشأن نشرة إدراج أسهم شركة سالك ش.م.ع. ("الشركة" أو "سالك") في سوق دبي المالي

ما لم يذكر خلاف ذلك، ان جميع المصطلحات المعرفة في هذا الاعلان لها نفس المعنى الوارد في نشرة الاكتتاب المحلية لدولة الامارات العربية المتحدة.

اسم الشركة
شركة سالك ش.م.ع.
تفاصيل السجل التجاري
رخصة رقم: 1073626، صادرة من دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي.
رأس المال
• **رأس مال الشركة:** تم تحديد رأس مال الشركة كما في تاريخ الإدراج بقيمة 75،000،000 (خمسة وسبعين مليون) درهم إماراتي مقسمًا إلى 7،500،000،000 (سبع مليارات وخمسمائة مليون) أسهم عادية مدفوعة بالكامل بقيمة 0،01 درهم إماراتي (فلس واحد) لكل سهم.
بيان تطور رأس المال الشركة
هيكل رأس مال الشركة: هيكل رأس مال الشركة عند الإدراج يبلغ إجمالي رأس المال المصدر للشركة 75،000،000 (خمسة وسبعين مليون) درهم إماراتي يتكون من 7،500،000،000 (سبعة مليارات وخمسمائة مليون) أسهم بقيمة اسمية 0،01 درهم إماراتي (فلس واحد) لكل سهم. عند إدراج أسهم الشركة في سوق دبي المالي في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢، ستمتلك حكومة دبي والتي تمثلها دائرة المالية نسبة 75،1% من الأسهم في الشركة. طرحت حكومة دبي والتي تمثلها دائرة المالية 1,867,500,000 (مليار وثمانمائة وسبعة وستين مليون وخمسمائة الف) سهم التي تمثل نسبة 24،9% من إجمالي رأس المال الشركة.

بيان كبار المساهمين في الشركة ومالكي 5% أو أكثر من أسهم الشركة وعدد الأسهم المملوكة

عند التأسيس:

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
حكومة دبي	7،500،000،000	%100

بعد الإدراج:

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
حكومة دبي	5،632،500،000	%75،1

نظرة عامة عن الشركة

"سالك"، وهي كلمة تعني "مفتوح" أو "واضح" باللغة العربية، هو المشغل الحصري لنظام تحصيل التعرفة المرورية في دبي، وتتكون حاليًا من ثماني بوابات آلية لتحصيل التعرفة المرورية تستخدم تقنية تحديد الهوية بموجات الراديو في كل أنحاء إمارة دبي. وتمتلك الشركة حقوقًا في التقنية المتقدمة، التي تستخدمها لتحسين التدفق الحر لحركة المرور، على عكس محصلي التعرفة المرورية ذوي التواجد المادي أو أكشاك التعرفة المرورية التي من شأنها أن تعيق التدفق الانسيابي لحركة المرور على الطرق السريعة. وتتم صيانة نظام سالك بالكامل الموجود فوق الطريق من خلال الممرات الموجودة داخل جسور الإشارات المكسية، ولا يتطلب إغلاق الطرق لأغراض الصيانة. ويتميز سالك أيضًا بأوسع منطقة تحصيل تعرف مرورية على الطرق المفتوحة في العالم تبلغ 40.3 متر-طن-ثانية ويمتد عليها سبع بوابات لتحصيل التعرفة المرورية على الطرق المفتوحة في اتجاه واحد.

لا يتطلب سالك استخدام النقود، حيث يتم خصم مبلغ التعرفة المرورية تلقائيًا من حساب سالك المدفوع مسبقًا عبر ملصق سالك المرفق بزجاج السيارة الأمامي والتي يشتريها المستخدمون بمجرد تسجيل سيارتهم في سالك. تحدد تقنية المسح الضوئي لنظام سالك تلقائيًا كل مركبة تمر عبر أي بوابة من بوابات تحصيل التعرفة المرورية. ويمكن شراء ملصقات سالك وإعادة شحنها في محطات البترول، وكذلك من مواقع مختلفة لأكثر من 15 بنكًا رائدًا. ويمكن للمستخدمين أيضًا إعادة شحن حساباتهم باستخدام المواقع الإلكترونية والتطبيقات المحددة. وقد يتم دفع الغرامات في مواقع مختلفة في دبي وعبر الإنترنت.

كما في 30 أبريل 2022، كان لدى سالك 3.6 مليون مركبة مسجلة، منها 1.8 مليون مركبة في دبي.

وتتولى هيئة الطرق والمواصلات تشغيل الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية وإدارتها. وتم منح سالك، بموجب اتفاقية الامتياز، حقوق الامتياز الوحيدة والحصرية للبوابات الثمانية الخاصة بتحصيل التعرفة المرورية وأي بوابات تحصيل تعرفة مرورية مستقبلية عبر إمارة دبي. وتتولى سالك المسؤولية عن كل الجوانب المتعلقة بوابات تحصيل التعرفة المرورية، بما في ذلك العمليات والصيانة وخدمات الشركات. ومع ذلك، تتمتع هيئة الطرق والمواصلات بحقوق كاملة وحصرية لاستخدام طرق دبي وإدارتها، بما في ذلك الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية، وفق ما هو مطلوب لتشغيل الأصول الخاصة بالشركة وصيانتها. كما تتولى هيئة الطرق والمواصلات مسؤولية تمويل الإنشاء وكل التكاليف المعقولة التي تتكبدها الشركة فيما يتعلق بأي بوابات جديدة لتحصيل التعرفة المرورية. وتخضع العلاقة بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات لمجموعة من الاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية الامتياز التي تحدد، على سبيل المثال، التزامات هيئة الطرق والمواصلات تجاه الشركة فيما يتعلق بتشغيل الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية وصيانتها.

في 17يونيو 2022، تأسست شركة سالك ش.م.ع. بموجب رخصتها التجارية وبدأت في مزاولة أعمالها. في 30 يونيو 2022، قامت هيئة الطرق والمواصلات بنقل بعض الأصول والحقوق والالتزامات المتعلقة بأعمال سالك من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة بموجب اتفاقية الامتياز ("الاقتطاع"). وقبل الاقتطاع، كانت أعمال سالك تعمل كجزء من هيئة الطرق والمواصلات.

ان الأصل الرئيسي للشركة هو اتفاقية الامتياز المبرمة مع هيئة الطرق والمواصلات، والتي تمنح الشركة الحقوق الحصرية لتشغيل بوابات تحصيل التعرفة المرورية الحالية والمستقبلية التي يتم إنشاؤها في إمارة دبي. ان اتفاقية الامتياز طويلة الامد وتتضمن زيادة في أسعار التعرفة المرورية يمكن استخدامها لتعويض التضخم (وفي حالة عدم موافقة المجلس التنفيذي على زيادات التعرفة المرورية، فهناك آلية أخرى لتعويض التضخم عن طريق تخفيض رسوم الامتياز المستحقة لهيئة الطرق والمواصلات من قبل الشركة، الا ان رسوم الامتياز المحددة بحد أقصى 25% من إيرادات التعرفة المرورية، لا يجوز تخفيضها دون نسبة 15% بحد أقصى من إيرادات التعرفة المرورية في أي سنة محددة) وآلية التقييم ومدفوعات الإيرادات الزائدة المتفق عليها مسبقًا للبوابات الجديدة. ويحل تاريخ انتهاء اتفاقية الامتياز في عام 2071.

يوضح الجدول التالي بعض المقاييس المالية والتشغيلية الرئيسية للشركة للفترات المشار إليها - لتسوية بعض المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع أقرب مقياس مالي مطابق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، راجع "القسم الثالث - الإفصاحات المالية" من نشرة الاكتتاب المحلية.

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر				للفترة بين 1 يناير الى 1 يوليو	
	2019	2020	2021	2021	2021	2022
	(بالألف درهم، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية						
الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء[1]	1,653,237	1,111,116	1,386,575	637,410	800,065	
هامش الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء[2]	%83.7	%80.0	%81.9	%80.4	%84.7	
تحويل التدفقات النقدية[3]	%99.9	%100.2	%99.9	%99.9	%99.6	
رأس المال التشغيلي[4]	(165,321)	(235,229)	(78,095)	لا يوجد[7]	(106,412)	
النفقات الرأسمالية[5]	1،343	2،853	1،209	400	3،161	
معدل التدفقات النقدية الحرة [6]	1,721,017	1,179,196	1,232,739	614,339	824,975	
المقاييس التشغيلية الأخرى						
حركة المرور[8]	571 مليون	400 مليون	481 مليون	227 مليون	267 مليون	
حركة المرور المدرة للدخل[9]	435 مليون	301 مليون	367 مليون	172 مليون	205 مليون	
الرحلات الخاضعة للخصم[10]	130 مليون	95 مليون	111 مليون	53 مليون	58 مليون	

MH

صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية	441 مليون	305 مليون	370 مليون	174 مليون	209 مليون

ملاحظات:

(1) يمثل الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء المعدلة ربح السنة/الفترة باستثناء تأثير الفوائد والضرائب ومصاريف الاستهلاك.
(2) هامش الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء هو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء كنسبة مئوية من الإيرادات.
(3) تحويل التدفقات النقدية الربح للسنة إلى جانب الخسارة على التصرف في الممتلكات والمعدات ونفقات الاستهلاك مطروحًا منها شراء الممتلكات والمصانع والمعدات مقسومة على الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء.
(4) رأس المال التشغيلي هو المخزون بالإضافة إلى الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى والدفعات المقدمة للموردين، مطروحًا منه الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى والجزء الحالي من التزامات العقود.
(5) النفقات الرأسمالية هي مشتريات الممتلكات والمعدات.
(6) معدل التدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية، مطروحًا منها مشتريات الممتلكات والمعدات بالإضافة الى العائدات من بيع الممتلكات والمعدات.
(7) لم يتم عرض المركز المالي كما في يوليو 2021 في نشرة الاكتتاب المحلية.
(8) إجمالي الرحلات المعلنة للفترة.
(9) نسبة الرحلات المعلنة التي يخضع فيها سائقي المركبات للرسوم ("الرحلات المدخلة للدخل"). يرجع الاختلاف بين حركة المرور الإجمالية مطروحًا منها الرحلات الخاضعة للخصم ("حركة المرور الصافية") والرحلات المدرة للدخل إلى الانتهاكات (التي تمثل معظم الفارق) ورحلات المعاملات غير الموفقة، والتي لا يتم تضمينها في رقم الرحلات المولدة للإيرادات.
(10) نسبة إجمالي الرحلات التي تم تطبيق معدل خصم عليها.

لمزيد من المعلومات حول المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المدرجة في الجدول أعلاه، يرجى الرجوع إلى "القسم الثالث: الإفصاحات المالية - بعض المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" من نشرة الاكتتاب المحلية.

تاريخ الشركة

تأسست هيئة الطرق والمواصلات في إمارة دبي بدولة الإمارات بموجب المرسوم رقم (17) لسنة 2005 والصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، في 1 نوفمبر 2005. وتم تشكيل هيئة الطرق والمواصلات لتطوير حلول تلبي احتياجات النقل في دبي وإدارة الطرق وأنظمة المرور. وقد أطلقت هيئة الطرق والمواصلات التعرفة المرورية لسالك في 1 يوليو 2007 من خلال إنشاء بوابتين، تقع إحداهما بالقرب من جسر القرهود (بوابة القرهود) في حين تقع الأخرى في البرشاء (بوابة البرشاء) بالقرب من مول الإمارات في شارع الشيخ زايد. وفي سبتمبر 2008، تم تركيب بوابتين إضافيتين على جسر آل مكتوم (بوابة آل مكتوم) والصفا (بوابة الصفا)، ثم تم تشغيل ثلاث بوابات إضافية في أبريل 2013 حيث تقع اثنتان منهما على جانبي تقاطع الممزر على طريق الاتحاد (بوابة شمال الممزر وبوابة جنوب الممزر) في حين تقع الأخرى في نفق مطار دبي (بوابة نفق المطار). وتمت إضافة بوابة جبل علي في شارع الشيخ زايد في أكتوبر 2018، وبذلك يوجد ما مجموعه ثمانية بوابات لتحصيل التعرفة المرورية ضمن نظام سالك في دبي كما في تاريخ نشرة الاكتتاب المحلية.

في نوفمبر 2021، بناءً على توجيهات حكومة دبي وقرار صادر عن الإدارة العليا لهيئة الطرق والمواصلات، أعلنت هيئة الطرق والمواصلات عن عزمها فصل (الاقتطاع) وإدراج سالك، وهو نظام تحصيل التعرفة المرورية لدى هيئة الطرق والمواصلات. وفي 17 يونيو 2022، تم تأسيس الشركة في إمارة دبي، بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قانون دبي رقم 12 لسنة 2022 بشأن تأسيس شركة سالك ش.م.ع. وفي 30 يونيو 2022، أبرمت هيئة الطرق والمواصلات مع الشركة اتفاقية امتياز مُنحت الشركة بموجبها الحق الحصري لتشغيل وتحصيل الإيرادات الناتجة عن بوابات تحصيل التعرفة المرورية في دبي.

النشاط الرئيسي للشركة:

1. تشغيل وإدارة وتطوير نظام التعرفة المرورية حصرياً داخل إمارة دبي، وتطبيق التشريعات المنظمة للتعرفة المرورية، بما فيها قرار المجلس التنفيذي رقم (19) لسنة 2010، وفقاً لعقد الامتياز المبرم مع هيئة الطرق والمواصلات.

MH

2. إدارة وتطوير وتشغيل الأنظمة المرورية، وفقاً للعقود التي تبرمها مع الجهات المختصة بهذه الأنظمة داخل إمارة دبي وخارجها.
3. تقديم الخدمات الاستشارية في مجال أنظمة المرور والتعرفة المرورية.
4. إعداد الدراسات المتعلقة بمخططات ومواقع بوابات التعرفة المرورية في إمارة دبي بالتنسيق مع هيئة الطرق والمواصلات.
5. الاستثمار في مجال الأنظمة المرورية والتعرفة المرورية

فروع الشركة

ان المركز الرئيسي للشركة هو في الطابق الأول، بناية رقم "C"، مقر هيئة الطرق والمواصلات، القرهود، شارع مراكش، دبي، الإمارات العربية المتحدة. رقم الهاتف: 4335 290 4(0) 971+
الشركة ليس لديها أي فروع.

الشركات التابعة

ليس للشركة أي شركات تابعة.

مجلس الإدارة والادارة العليا

أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	سنة الولادة	المنصب	سنة التعيين
معالي/ مطر الطاير	1958	رئيس المجلس - عضو غير تنفيذي	2022
عبد المحسن إبراهيم كلبت	1967	نائب رئيس مجلس - عضو غير تنفيذي الإدارة	2022
ميثاء محمد بن عدي	1970	عضو مجلس إدارة - عضو غير تنفيذي	2022
إبراهيم الحداد	1977	عضو مجلس إدارة - عضو تنفيذي	2022
محمد المظرب	1982	عضو مجلس إدارة - عضو غير تنفيذي	2022
محمد عبد الله لنجاوي	1971	عضو مجلس إدارة - عضو غير تنفيذي	2022
محمد الهاوي	1983	عضو مجلس إدارة - عضو غير تنفيذي	2022

لا يشغل أي من أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أي مناصب في مجالس إدارة أي شركة مساهمة في دولة الإمارات.

لم يتم إصدار أي حكم بالإفلاس أو ترتيب إفلاس ضد أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة العليا للشركة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

نظرًا لأن الشركة قد تم تأسيسها مؤخرًا، فلن يتلقى مجلس الإدارة أي مكافأة من الشركة قبل الإدراج. ستكون مكافآت مجلس الإدارة وفقًا لهيكل مكافآت مجلس الإدارة المعتمدة اصولا.

موضح أدناه خبرات كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.

معالي/ مطر الطاير (رئيس مجلس الإدارة)

حصل معالي مطر الطاير، المفوض العام لمسار البنية التحتية والتخطيط العمراني وجودة الحياة والمدير العام، ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين لدى هيئة الطرق والمواصلات، على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1983. قبل توليه منصبًا قياديًا في هيئة الطرق والمواصلات. وتدرج في العديد من الوظائف التخصصية والإشرافية، بدءًا من مدير إدارة الطرق حتى تقلد منصب نائب مدير عام بلدية دبي.

وقد تولى قيادة هيئة الطرق والمواصلات في نوفمبر من عام 2005 وقام بالإشراف على تأسيسها ورفدها بالكفاءات والخبرات المتخصصة. وقد حققت هيئة الطرق والمواصلات تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات متعددة، مثل تطوير منظومة النقل الجماعي بشكل جذري من خلال مشاريع عملاقة أهمها مترو دبي (بخطيه الأحمر والأخضر) وترام دبي، وإحداث نقلة نوعية في خدمات الحافلات والنقل البحري، وتطوير شبكة الطرق شاملة إنشاء عدة معابر على خور دبي، مثل جسر إنفينيتي ومعبر الخليج التجاري وجسر القرهود والجسر العائم). كما طورت هيئة الطرق والمواصلات طرقًا وتقاطعات رئيسية على شارع الشيخ زايد وشارع الخيل وشارع الشيخ محمد بن زايد وشارع الإمارات، بالإضافة إلى إنشاء 15 مشروعًا لخدمة معرض إكسبو 2020 بتكلفة تزيد على 15 مليار درهم أبرزها مسار 2020 لمترو دبي وشبكة طرق مترامية الأطراف. كما أشرف الطاير على تحسين مشروع طريق دبي-العين بالإضافة إلى ممرات الشندغة والخوانيج وطرابلس. وتشمل محفظته مجموعة من المشاريع مثل قناة دبي المائية، وكورنيش جميرا، ومتحف الاتحاد، ومركز التحكم الموحّد (**EC3**)، ومركز دبي للأنظمة المرورية الذكية. وبشكل عام، أشرف السيد/ الطاير على مشاريع تزيد قيمتها عن 140 مليار درهم نفذتها هيئة الطرق والمواصلات. وقد وضعت تلك الإنجازات والمشاريع هيئة الطرق والمواصلات في مصاف الهيئات العالمية المتميزة والمشهود لها في مجال الطرق والمواصلات، وحصدت هيئة الطرق والمواصلات، التي تضاهي سجلها الحافل بالإنجازات، العديد من الجوائز المحلية والإقليمية والدولية، والتي تجاوز عددها 270 جائزة.

أشرف الطاير بصفته المفوض العام لمسار البنية التحتية والتخطيط العمراني وجودة الحياة، على إعداد الخطة الحضرية الرئيسية لدبي 2040، والتي تحدد استراتيجية طويلة الأجل للإمارة وتحدد مجالات التخطيط الحضري الأساسية التي أبرزها الرفاه، والإسكان، والاقتصاد، والسياحة، بالإضافة إلى إدارة استخدامات الأراضي وتنظيمها، ووضع سياسة إسكان المواطنين في إمارة دبي. ويشرف معاليه كذلك على تنفيذ مشاريع الخطة الشاملة لتطوير حتا حيث يرأس اللجنة العليا للتطوير العمراني في حتا ومشاريع المناظر الطبيعية والتنمية الريفية في دبي، بالإضافة إلى مبادرات ومشاريع الرفاهية في الإمارة. كما يقود الطاير مخطط التحول المؤسسي للدوائر الحكومية المتعلقة بالبنية التحتية والتخطيط العمراني وجودة الحياة وهي بلدية دبي ودائرة الأراضي والأملاك في دبي ومؤسسة محمد بن راشد للإسكان. وقد حقق هذا التعاون مكاسب انعكست في إطلاق مجموعة من المبادرات في كل أنحاء الإمارة، مثل:

- برنامج الإسكان الحكومي لمدة 20 عامًا (بقيمة 65 مليار درهم إماراتي)؛
- الخارطة الموحدة الشاملة للأراضي بدبي؛ و
- منصة دبي للتطوير التكنولوجي.

عبد المحسن إبراهيم كلبت (نائب رئيس مجلس الإدارة)

يتمتع عبد المحسن إبراهيم كلبت بخبرة هائلة تزيد عن 30 عامًا في القيادية العليا في القطاع العام. وقد كان عضوًا أساسيًا وبارزًا في مجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات منذ إنشائها في عام 2005. كما أدى دورًا مهمًا في إنشاء هيئة الطرق والمواصلات من خلال تطوير حوكمة قوية وفعالة، وأطر تشغيلية ومتعددة الوظائف، وهيكل تنظيمي للأعمال. واستحدث

MH

مفاهيم إدارة إبداعية ونُهج متنوعة لتحسين العمليات الإدارية والفنية على مستوى هيئة الطرق والمواصلات، مما أدى إلى تحويلها من عمليات يومية روتينية إلى محرك استراتيجي عالي الكفاءة.

خلال الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2015، شغل السيد/ كلبت منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الإستراتيجية وحوكمة الشركات لدى هيئة الطرق والمواصلات، حيث تولى مسؤولية تحديد وتوجيه الاتجاه الاستراتيجي لهيئة الطرق والمواصلات نحو حلول نقل متكاملة تمامًا بهدف تحويل استخدام السيارات الخاصة إلى وسائل النقل العام بهدف دعم خطة التنمية الإستراتيجية طويلة المدى في دبي ورؤيتها. في عام 2011، منحه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وسام الشرف لإسهاماته القيمة في التميز والعمل الحكومي لدى هيئة الطرق والمواصلات.

ويشغل السيد/ كلبت منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة القطارات منذ عام 2015. وخلال هذه الفترة، ركز جهوده بنشاط على تحسين الكفاءة التشغيلية وتعظيم الإيرادات وتقليل النفقات. بالإضافة إلى تصميمه على توسيع شبكة السكك الحديدية وتعزيزها وتطويرها في دبي، فإنه يركز على الاستخدام الفعال والأمثل للميزانية من خلال خطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد طبق أيضًا تدابير عظيمة لتوفير تكاليف بقيمة تزيد على 25 مليار درهم إماراتي من تكاليف التطوير والتشغيل. في مؤسسة القطارات، يشرف حاليًا على عدد من المشاريع المهمة والمرموقة من أبرزها مشروع طريق 2020 البالغة قيمته 10.6 مليار درهم إماراتي.

حصل على بكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة الإمارات العربية المتحدة في مدينة العين وأكمل برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة التنفيذيين.

المهندسة/ ميثاء بن عدي (عضو مجلس إدارة)

تشغل المهندسة/ ميثاء بن عدي منصب المدير التنفيذي لمؤسسة المرور والطرق في هيئة الطرق والمواصلات بدبي منذ تأسيسها في العام 2005، حيث قامت خلال هذه الفترة برؤية تصميم وتنفيذ العديد من المشاريع بما في ذلك مشروع الجسر العائم في دبي، وقناة دبي المائية، ومشاريع الطرق المؤدية إلى معرض إكسبو 2020، وإنشاء خدمات تشغيل التعرفة المرورية للطرق. تدير المهندسة/ ميثاء بن عدي مؤسسة بميزانية سنوية تبلغ حوالي 4,600,000,000 درهم إماراتي، بالإضافة إلى الإشراف على تخطيط وتصميم وتشغيل وصيانة البنية التحتية لشبكة الطرق بإمارة دبي حيث تبلغ قيمة المشاريع التي تديرها ما يزيد عن 3,500,000,000 درهم إماراتي سنويًا. كما تشرف على العديد من المبادرات الاستراتيجية على المستوى المحلي والخليجي في مجالات الأمن والسلامة المرورية والتنقل الذكي، والتي تحقق أرباح سنوية تقارب 5,100,000,000 درهم إماراتي.

حصلت المهندسة/ ميثاء بن عدي على العديد الجوائز العالمية والإقليمية، بما في ذلك جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي، جائزة محمد بن راشد آل مكتوم لمساهمتها في نجاح مشروع مترو دبي ومشاريع الطرق المنفذة دعماً له، بالإضافة إلى درع التميز الذهبي من قبل سفير التعاون العربي للمنظمة العربية للمسؤولية المجتمعية بالمملكة الأردنية الهاشمية تقديراً لجهودها في تحقيق رسالة الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. كما حصلت المهندسة/ ميثاء بن عدي على جائزة الأمير مايكل العالمية للسلامة المرورية، بالإضافة إلى حصولها على العديد من الجوائز من برنامج حمدان بن محمد للحكومة الذكية. وقد تم اختيارها كواحدة من أفضل 10 قائدات للسيدات الأكثر تأثيرا في القطاع الحكومي في الشرق الأوسط لعام 2018 من قبل مجلة فوربس، بالإضافة إلى حصولها على جائزة الإنجاز مدى الحياة من مؤسسة **MEED** العالمية في عام 2018، والعديد من الجوائز الأخرى المتعلقة بالقيادة والبنية التحتية والنقل.

تشغل المهندسة / ميثاء بن عدي منصب رئيس لعدة مجالس ولجان مهمة في قطاعات النقل والسلامة المرورية والاستدامة. حصلت المهندسة / ميثاء بن عدي على شهادة الماجستير في هندسة النقل من جامعة نيوكاسل في المملكة المتّحدة كما تحمل شهادة بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت.

MH

محمد المظرب (عضو مجلس إدارة)

محمد المظرب، المدير التنفيذي لقطاع خدمات الدعم التقني المؤسسي في هيئة الطرق والمواصلات، يقود التحول الرقمي في قطاع النقل بدبي. ويتولى مسؤولية استخدام التقنيات المتطورة لتوفير تجارب رائدة وقائمة على التقنيات المتقدمة للسائقين والركاب ومستخدمي الطرق.

وقد بنى ثروته وخبرته القيادية الواسعة من خلال العمل في منصب مدير لعمليات السكك الحديدية في هيئة الطرق والمواصلات، حيث أشرف على واحدة من أكبر اتفاقيات الامتياز في المنطقة لتشغيل مترو دبي وترام دبي، حيث عمل على توفير خدمة سكك حديدية متميزة في دبي.

وكان السيد/ المظرب مسؤولاً أيضًا عن توفير نظام تحصيل الأجرة الآلي وتشغيله لكل وسائل النقل في دبي بالإضافة إلى إنشاء مصادر إيرادات تجارية أخرى باستخدام البنية الأساسية للنظام.

وهو عضو في العديد من اللجان وفرق العمل على مستوى المدينة التي تشرف على رحلة التحول الرقمي في دبي.

إبراهيم الحداد (الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة)

إبراهيم الحداد خبير متمرس يتمتع بخبرة تزيد على 17 عامًا في تقديم مشاريع مؤثرة للغاية في كل من القطاعين العام والخاص. ومنذ انضمامه إلى هيئة الطرق والمواصلات في عام 2013، ركز على التحول التجاري ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقاد تنفيذ العديد من المشاريع البارزة لهيئة الطرق والمواصلات مثل اتفاقية المشروع المشترك هلا بين هيئة الطرق والمواصلات وكريم، والتحول التجاري لمؤسسة تاكسي دبي، واتفاقية الامتياز مع شركة هايبرميديا، وتنفيذ بوابة **Invest RTA**، لتسمية البعض منها. وقد فازت تحت قيادته إدارة التجارة والاستثمار بجائزة كابيتال فاينانس انترناشيونال "لأفضل فريق استثمار في المشاريع اللوجستية ابتكارًا على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي 2019" وحصلت أيضًا على شهادة أيزو 10014: 2006 (أول كيان في المنطقة يحصل على هذه الشهادة) مما يدل على توافق الممارسات التجارية والاستثمارية في هيئة الطرق والمواصلات مع الممارسات العالمية الرائدة.

حصل السيد/ الحداد على درجة الماجستير في إدارة العقارات من جامعة ساوث ويلز - سيدني، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

محمد عبد الله لنجاوي (عضو مجلس إدارة)

يتمتع محمد عبد الله لنجاوي بالخبرة في مجالات السلامة والأمن وإدارة الأزمات وعمليات المطارات مع فطنة تجارية قوية. علاوة على ذلك، يتمتع بخبرة عملية في التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والتحكم في المهام المتعلقة بإدارة أزمات المطارات وكل الأمور المتعلقة بالطيران. ويتولى السيد لنجاوي حاليًا منذ عام 2016 منصب المدير التنفيذي لأمن الطيران والتحقيق في الحوادث، حيث يتولى مسؤولية أمن الطيران والحد من المخاطر وصنع السياسات والعديد من المهام الأخرى. ويتمتع بسجل حافل في إدارة مجموعة متنوعة من الإدارات والوظائف ذات الصلة حيث يفوق توقعات الإدارة عالية المستوى.

محمد الهاوي (عضو مجلس إدارة)

يشغل محمد الهاوي حاليًا منصب مدير التنمية الاقتصادية في المجلس التنفيذي، حيث يقود تنفيذ السياسة الاقتصادية في دبي وتطوير الاستراتيجية بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من القطاعين العام والخاص. كما يشغل منصب رئيس الفريق الاقتصادي ويتبع المجلس التنفيذي بهدف تعزيز مكانة دبي الاقتصادية والتنافسية.

السيد/ الهاوي هو الشريك المؤسس لشركة جريفون القابضة، حيث يدير الاستثمار في قطاعات متعددة، بما في ذلك العقارات والخدمات اللوجستية والأعمال الزراعية والتقنية المالية.

MH

وخلال توليه منصب نائب الرئيس لمنصة التقنية والصناعة والتعدين في شركة مبادلة سابقًا، قاد السيد/ الهاوي اتحادًا استثماريًا دوليًا لمشاريع البنية التحتية تبلغ قيمته مليارات الدولارات ويتمتع بخبرة في تطوير وتنفيذ المبادرات الحكومية رفيعة المستوى والسياسات الحكومية. ويتمتع بسجل حافل في استخدام المهارات الشخصية وقدرات التفاوض ومهارات إدارة الأزمات لتحقيق الأهداف المؤسسية.

حصل السيد/ الهاوي على درجة الماجستير في علوم الكمبيوتر من جامعة كوليدج لندن، بالإضافة إلى بكالوريوس العلوم في الرياضيات من إمبريال كوليدج لندن.

الإدارة العليا

إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة، يتولى الإدارة اليومية لعمليات الشركة فريق الإدارة العليا التالي:

الاسم	سنة الولادة	المنصب	سنة التعيين
إبراهيم الحداد	1977	الرئيس التنفيذي	2022
ماجد إبراهيم	1968	الرئيس المالي	2022
طارق إسماعيل محمد	1983	الرئيس التنفيذي للتقنية	2022
ستيفن هيبرت	1954	رئيس الاستشارات القانونية	2022
طارق المطوع	1989	مدير خدمات الدعم	2022
هاريهاران غوبالاكريشنان	1982	عضو مجلس إدارة، الاستراتيجية والتطوير	2022
محمد هشام علي زين العابدين	1984	رئيس علاقات المستثمرين	2022
محمد موعيس	1975	مدير مشروع	2022

موضح أدناه خبرات الفريق الإداري وخبرة كل فرد في فريق الإدارة العليا.

ابراهيم الحداد (الرئيس التنفيذي)

يرجى الاطلاع على قسم " إبراهيم الحداد (الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة)" الموجود أعلاه.

ماجد إبراهيم (الرئيس المالي)

انضم ماجد إبراهيم إلى هيئة الطرق والمواصلات عام 2010. عمل السيد/ إبراهيم لمدة 12 عامًا في الإدارة المالية بهيئة الطرق والمواصلات. ويتمتع بخبرة 32 عامًا في مجال التمويل والتدقيق لدى شركات التدقيق الكبرى الأربعة وكيانات حكومية وخاصة. كما أنه محترف مؤهل في مجال التحليلات وتطوير الحلول حيث يتمتع بخبرة كبيرة في تنفيذ مجموعة كاملة من العمليات المالية وإدارتها، وقد اكتسب خبرته في جمع الأموال، وخفض التكاليف، وتعظيم الإيرادات، وتمويل المشاريع العملاقة، والإدارة المالية، والإشراف على الاستراتيجيات المالية بما يتوافق مع لوائح المؤسسة لضمان الاستدامة المالية، والقوائم المالية الموحدة، والتخطيط، والميزانية، وعمليات الخزانة، وصياغة السياسات / الإجراءات المحاسبية. وقد عمل لمدة 12 عامًا في الإدارة المالية بهيئة الطرق والمواصلات، حيث أشرف خلالها على العديد من مشاريع البنية التحتية الضخمة بقيمة 8.0 مليار دولار لإنشاء معالم بارزة في دبي، من مرحلة المفهوم إلى التسويات النهائية، وأدار اتفاقيات تسهيلات تمويل رئيسية مختلفة بقيمة تصل إلى 4.0 مليار دولار تتضمن التمويل المحلي والتمويل الدولي من خلال وكالات ائتمان التصدير. وهو محاسب معتمد مع (محاسب قانوني معتمد) من جامعة إلينوي

MH

بالولايات المتحدة وقد حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية، كما أنه محقق احتيال معتمد، ومدقق ضوابط داخلية معتمد، وحاصل على شهادة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

طارق إسماعيل محمد (الرئيس التنفيذي للتقنية)

يتوقع أعضاء مجلس الإدارة انضمام طارق إسماعيل محمد إلى الشركة ليتولى منصب الرئيس التنفيذي للتقنية في أكتوبر 2022. وطارق هو مدير متمرس يتمتع بخبرة تمتد لما يقرب من 17 عامًا. وينضم إلى سالك قادمًا من شركة إنجازات لنظم البيانات التي يشغل بها منصب مدير برنامج حصنتك. وقبل ذلك، أمضى ما يقرب من عقد من الزمان في هيئة الطرق والمواصلات في منصب نائب للمدير ومدير أنظمة النقل، ثم مدير أول في مركز التحكم الموحد. وقد حصل على درجة البكالوريوس في تقنية المعلومات من الجامعة الأمريكية في دبي وماجستير في إدارة الأعمال من كلية بايز للأعمال بجامعة سيتي بلندن.

ستيفن هيبرت (رئيس الاستشارات القانونية)

ستيفن هيبرت محامٍ أسترالي، قُبل في المحكمة العليا في نيو ساوث ويلز عام 1983. تخصص السيد هيبرت في مشاريع كبيرة، لا سيما في قطاعي النقل والبنية التحتية العامة. ويتمتع السيد هيبرت بخبرة تزيد عن 25 عامًا في إنشاء وتشغيل الطرق ذات رسوم التعرفة في جميع أنحاء أستراليا، حيث عمل لصالح شركات الامتياز والبنوك والممولين. على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، عمل السيد هيبرت في الشرق الأوسط في عيادات خاصة، ومن عام 2012 إلى عام 2020 كان المستشار العام لإحدى أكبر وكالات البنية التحتية في قطر، شركة سكك الحديد القطرية. في هذا المنصب، أشرف السيد هيبرت على المتطلبات القانونية والتعاقدية لتصميم وبناء مشروع مترو الدوحة من البداية حتى الاستكمال، وحتى عمليات التشغيل الكاملة في عام 2020.

طارق المطوع (مدير خدمات الدعم)

يتوقع أعضاء مجلس الإدارة انضمام طارق المطوع إلى الشركة ليتولى منصب مدير خدمات الدعم في أكتوبر 2022. وقد انضم إلى الشركة قادمًا من شركة طيران الإمارات، حيث يتمتع بخبرة إدارية تزيد على 10 سنوات. وشغل مؤخرًا منصب مدير شركة طيران الإمارات في تايلاند، وكان يشغل قبل ذلك منصب مدير في الكويت والعراق. شغل طارق سابقًا منصب المدير الإقليمي لطيران الإمارات في البحرين وقطر، ويتمتع بخبرة كبيرة في إدارة فرق كبيرة تضم 50-100 موظف أو أكثر. وقد حصل على درجة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في دبي ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة كوفنتري.

هاريهاران غوبالاكريشنان (مدير الاستراتيجية والتطوير)

يتمتع هاريهاران غوبالاكريشنان بخبرة 15 عامًا في مناصب تتعلق بالإستراتيجية والعمليات والحوكمة. يتمتع بخبرة قوية في العمل في القطاعين الخاص والعام وقد أدار العديد من الفرق المتعددة الثقافات من خلال تقديم مجموعة متنوعة من البرامج في المنطقة في مجال تحويل الأعمال، وتطوير استراتيجيات الأعمال والنمو، وتخطيط الأعمال، والتخطيط المالي، ودراسات الجدوى، وإعادة هندسة العمليات وتحسينها، وتصميم نماذج التنظيم والتشغيل. وقد عمل، قبل انضمامه إلى سالك، لدى هيئة الطرق والمواصلات على تنفيذ استراتيجيات التسويق لتحقيق أهداف الإيرادات التجارية لهيئة الطرق والمواصلات. وخلال السنوات الأربع التي قضاها في هيئة الطرق والمواصلات، شارك بنشاط في العديد من المشاريع / المبادرات ذات التأثير الكبير والتي كان لها تأثير ملموس على إجمالي الإيرادات التجارية لهيئة الطرق والمواصلات. وقد تولى، قبل انضمامه إلى هيئة الطرق والمواصلات، منصب المستشار الرئيسي لدى شركة كي بي إم جي الإمارات في مجال الاستشارات الإدارية، حيث تولى، خلال فترة عمله البالغة 9.5 سنوات تقريبًا لدى شركة كي بي إم جي، مهام استشارية متعددة في قطاعات النقل والحكومة والعقارات والتصنيع والبنية التحتية. كما عمل لفترة وجيزة في شركة يونايتد سبيريت ليمتد كمدير للعلامة التجارية لواحدة من أكبر العلامات التجارية للمشروبات الكحولية في الهند.

محمد هشام علي زين العابدين (رئيس علاقات المستثمرين)

انضم محمد زين إلى سالك كرئيس لعلاقات المستثمرين في يوليو 2022. والسيد زين هو خبير متمرس في أسواق رأس المال يتمتع بخبرة تزيد عن 15 عامًا، معظمها كمحلل مالي يغطي مجموعة واسعة من القطاعات في مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والكويت مع سي آي كابيتال، ورينيسانس كابيتال، وبلتون المالية. قبل انضمامه إلى سالك، ترأس السيد زين فريق التحليلات في قسم علاقات المستثمرين بأرامكو السعودية وأمضى وقتًا في تقديم المشورة للشركات السعودية بشأن إعداد وتنفيذ برامج أفضل الممارسات في علاقات المستثمرين. يحمل السيد زين درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في القاهرة، وهو مسؤول علاقات المستثمرين المعتمد من جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط بالشراكة مع جمعية علاقات المستثمرين في المملكة المتحدة.

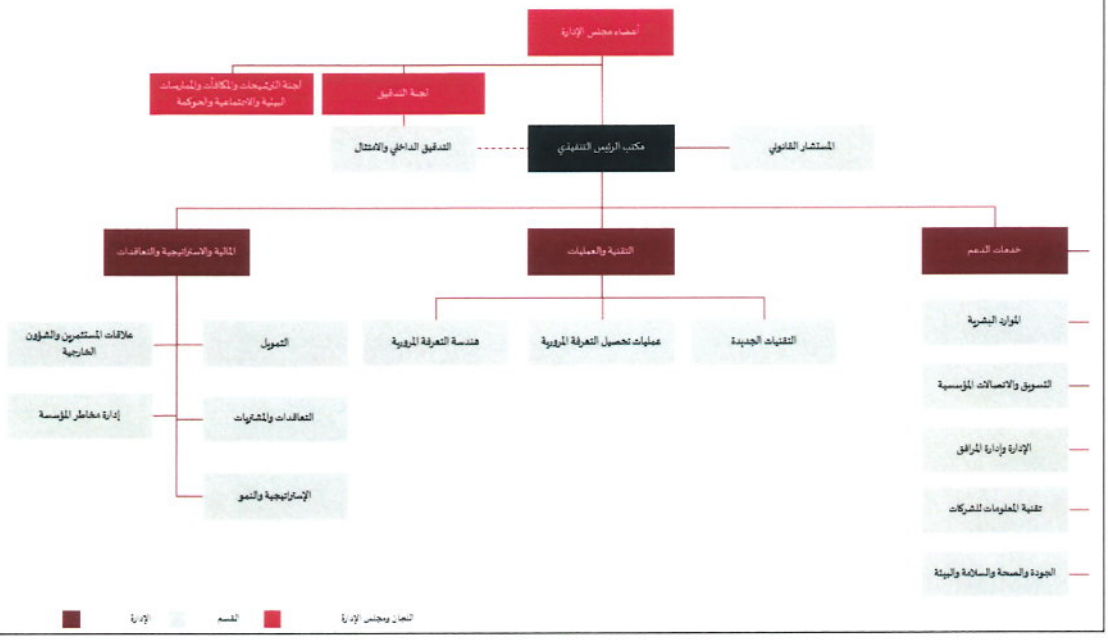
محمد موعيس

محمد موعيس مدير مشروع محنك، ويتمتع بأكثر من عقدين من الخبرة في الإشراف على البنية التحتية للأنظمة والاستفادة من منهجيات أفضل الممارسات للإشراف على تسليم المشروع من البداية إلى النهاية. يتمتع محمد بخبرة في هندسة الرسوم والأنظمة والعمليات، وإدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات / إدارة الخدمات، ومنهجيات إدارة المشاريع الهندسية وشلالات المياه.

عمل محمد لدى شركة أعمال سالك منذ يوليو 2008. وخلال هذه الفترة، أدى دورًا محوريًا في إدارة تنفيذ المشاريع الرئيسية لسالك مثل إنشاء بوابات تحصيل التعرفة المرورية وتحديث التقنيات ومشاريع التحول الرقمي. وهو عضو زميل لجمعية الحاسبات البريطانية وحاصل على ماجستير في الإدارة الهندسية، بالإضافة إلى ماجستير في إدارة الأعمال.

الهيكل التنظيمي للشركة

يوضح ما يلي الهيكل التنظيمي للشركة:



MH

شروط الأهلية والانتخاب والعزل والأسماء المقترحة لتشكيل مجلس الإدارة الأول للشركة

باستثناء الاعضاء الذين سيتم تعيينهم من قبل حكومة دبي، سيتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الباقين من قبل المساهمين في اجتماع عام باستخدام نظام التصويت التراكمي المنصوص عليه في النظام الأساسي. غير أن التعيين الأول لأعضاء المجلس المدرجين في هذا القسم قد تم بموجب قرار من المجلس التنفيذي بتاريخ 23 يونيو 2022. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات.

اختصاصات أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم:

تتمثل المهام الرئيسية لمجلس الإدارة في توفير القيادة الاستراتيجية وتحديد سياسات الإدارة الأساسية للشركة والإشراف على أداء العمل بها، كما يُعد مجلس الإدارة هو الجهة الرئيسية المنوط بها اتخاذ القرارات لكل الموضوعات المهمة للشركة سواء فيما يتعلق بالآثار الاستراتيجية أم المالية أم الآثار الأخرى المتعلقة بسمعة الشركة، ويمتلك مجلس الإدارة السلطة الكاملة لاتخاذ القرارات في ما يتعلق بكل المسائل باستثناء تلك التي تنفرد بها الجمعية العمومية للمساهمين بموجب القانون أو النظام الأساسي. ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل 3 أشهر على الأقل.

تتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- تحديد استراتيجية الشركة وميزانيتها وهيكلها؛
- اعتماد السياسات الأساسية للشركة؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد التقارير المالية والإشراف عليها وكذلك سياسات إدارة المخاطر وغيرها من الضوابط الداخلية والمالية؛
- اقتراح إصدار أسهم عادية جديدة وإعادة هيكلة الشركة؛
- تعيين الإدارة التنفيذية؛
- تحديد سياسات الأجور والمكافآت بالشركة وضمان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والتعامل مع أي تضارب محتمل للمصالح؛ و
- الدعوة لاجتماعات المساهمين وضمان التواصل معهم بصورة مناسبة.

يُعيَّن أعضاء المجلس من جانب المساهمين لمدد قوامها ثلاث سنوات. ويمكن لأعضاء مجلس الإدارة شغل المنصب لعدد من المدد المتتابعة.

لجان مجلس الإدارة

أسّس مجلس الإدارة لجنتين دائمتين هما لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ستخضع كل واحدة منهما لمتطلبات التشكيل المنصوص عليها في قواعد الحوكمة). وفقًا للنظام الأساسي، يجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان أخرى حسب الحاجة. وفقًا لقواعد الحوكمة، لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضوًا في لجنة التدقيق أو لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

MH

فيما يلي لمحة عامة عن اختصاصات كل من هاتين اللجنتين.

لجنة التدقيق

ستقدم لجنة التدقيق المساعدة إلى مجلس الإدارة في ما يتعلق بالاضطلاع بمسؤولياته الخاصة في ما يتعلق بإعداد التقارير المالية وعمليات الرقابة والضوابط الداخلية والخارجية، ومنها مراجعة سلامة القوائم المالية للشركة ومراقبتها، ومراجعة السياسات المالية والمحاسبية للشركة ومراقبتها، وكذلك مراجعة نطاق الأعمال التي يقوم بها مدققون خارجيون بخلاف أعمال التدقيق، ومراقبتها وإسداء المشورة المتعلقة بتعيين مدققين خارجيين، والإشراف على العلاقة بالمدققين الخارجيين، ومراجعة مدى فاعلية عمليات التدقيق الخارجية وكفاءتها وكذلك مراجعة مدى فاعلية قسم مراجعة الضوابط الداخلية لدى الشركة. وتبقى المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة فيما يتعلق بمراجعة التقارير السنوية، وحساب الأرباح والخسائر واعتماده. ويتعين على لجنة التدقيق أن تعطي الاعتبار الواجب للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة والهيئة وسوق دبي المالي، بما في ذلك أحكام قواعد الحوكمة.

تتطلب قواعد الحوكمة أن تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب أن يكون عضوان على الأقل من أعضائها مستقلين. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يمتلك جميع الأعضاء معرفة بالأمور المالية والمحاسبية، ويجب أن يكون لدى عضو واحد على الأقل خبرة عملية في المحاسبة والمالية أو أن يكون حاصلاً على درجة جامعية أو شهادة مهنية في المحاسبة والمالية أو مجال ذي صلة. ويرأس لجنة التدقيق أحد الأعضاء المستقلين وتتضمن أعضاء آخرين ينتخبهم مجلس الإدارة من وقت لآخر. ستجتمع لجنة التدقيق على الأقل أربع مرات في السنة.

وستتخذ لجنة التدقيق الخطوات المناسبة للتأكد من أن المدققين الخارجيين للشركة مستقلين عن الشركة وفق ما يقتضيه القانون المعمول به وتنوي الحصول على معلومات كتابية من مدققي حسابات الشركة بأنهم يمتثلون للمبادئ التوجيهية بشأن الاستقلالية الصادرة عن هيئات المحاسبة والمراجعة ذات الصلة.

يرأس لجنة التدقيق عبد المحسن إبراهيم كلبت، ويتولى عضويتها كل من محمد الحاوي، ومحمد عبد الله لنجاوي، ونيتين خنا.

لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مجلس الإدارة في وضع سياسات الترشيح والمكافآت والإشراف عليها في ما يتعلق بمجلس الإدارة وأي لجان منبثقة من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك التوصية والإشراف على تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموافقة على توظيف الإدارة التنفيذية. وبهذه الصفة، تتولى اللجنة المسؤولية عن تقييم تعيين الإدارة التنفيذية لشركة سالك، وتقييم توازن المهارات والمعرفة والخبرة لمجلس الإدارة ولجانه، ولا سيما مراقبة استقلالية الأعضاء المستقلين. وتتحمل اللجنة أيضًا المسؤولية عن المراجعة الدورية لهيكل مجلس الإدارة وتحديد المرشحين المستقلين المحتمل تعيينهم أعضاء بمجلس الإدارة أو أعضاء باللجان حسبما تقتضي الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للنظام الأساسي، تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مجلس الإدارة في تحديد مسؤولياته في ما يتعلق بالأجور، بما في ذلك تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن سياسة الشركة المتعلقة بمكافآت التنفيذيين.

علاوة على ذلك، تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مجلس الإدارة في دعم الشركة في الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة، بما في ذلك تحديد إستراتيجية الاستدامة للشركة وإعداد وإدارة مبادرات وسياسات استنادًا إلى إستراتيجية الاستدامة.

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل، على أن يكون اثنان منهم على الأقل مستقلين، وذلك بالمعنى المقصود في أحكام قواعد الحوكمة في كل الحالات. ويجب اختيار رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من بين الأعضاء المستقلين في اللجنة، على أن يرشح مجلس الإدارة باقي أعضائها. يجب أن تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مرتين على الأقل في السنة، ومن وقت لآخر بناءً على متطلبات الشركة.

ويترأس لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة محمد المضرب ويتولى عضويتها كل من محمد الحاوي ومحمد عبد الله لنجاوي.

ملخص عن قرارات الجمعيات العمومية للسنتين السابقتين على تقديم طلب الإدراج

لا ينطبق.

العقود الجوهرية التي أبرمتها الشركة

فيما يلي ملخص لشروط محددة في الاتفاقيات الجوهرية للشركة. ولم يرد في هذه الملخصات ما يفيد أنها تقدم وصفًا لكل الشروط والأحكام المعمول بها في تلك الاتفاقيات كما أنها مقيدة في مجملها بما ورد في تلك الاتفاقيات.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تبرم الشركة العديد من الاتفاقيات والترتيبات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة تتضمن هيئة الطرق والمواصلات، والمؤسسات الأخرى التابعة لهيئة الطرق والمواصلات، والشركة الفرعية المملوكة بالكامل لهيئة الطرق والمواصلات، ومؤسسة تاكسي دبي، وهي المشروع المشترك بين هيئة الطرق والمواصلات وكريم والذي تسيطر عليه هيئة الطرق والمواصلات بنسبة 50% (هلا تاكسي)، ومجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات وحكومة دبي. ويرد وصف لأبرز هذه المعاملات أدناه.

استفادت الشركة من الإعفاء المقرر بموجب الفقرة (25) من معيار المحاسبة الدولي رقم 24 "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" واعتبرت المنشآت التي تسيطر عليها حكومة دبي ليست أطرف ذات علاقة، باستثناء هيئة الطرق والمواصلات، بنك الإمارات دبي الوطني، وشركة بترول الإمارات الوطنية ("اينوك").

تتلقى الشركة، في سياق عملها المعتاد، الخدمات من الأطراف ذات العلاقة وإليها. وتشتمل هذه المعاملات على شراء وبيع السلع والخدمات في سياق العمل المعتاد بشروط تحددها الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، أبرمت الشركة اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية مع هيئة الطرق والمواصلات واتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة مع بنك الإمارات دبي الوطني (لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى قسم "الاتفاقيات الجوهرية" من نشرة الاكتتاب المحلية).

يلخص الجدول التالي أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما في 1 يوليو 2022:

	كما في 1 يوليو 2022 ***بالألف درهم إماراتي***
الأرصدة لدى الشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة لحكومة دبي	
مبالغ مستحقة لهيئة الطرق والمواصلات	4,200,000
التمويل - بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	4,001,736
الأرصدة النقدية في البنك - بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	4,205,000

تتعلق المعاملات مع بنك الإمارات دبي الوطني بالعمولات المكتسبة التي بلغت 1.16 مليون درهم إماراتي و1.07 مليون درهم إماراتي في الفترة المنتهية في 1 يوليو 2022 و1 يوليو 2021، على التوالي. تتعلق المعاملات، بما في ذلك العمولات المكتسبة، مع اينوك ببيع بطاقات سالك وبطاقات إعادة الشحن والتي بلغت 57.5 مليون درهم إماراتي و66 مليون درهم إماراتي في لفترة المنتهية في 1 يوليو 2022 و1 يوليو 2021، على التوالي. وليس لدى الشركة أي معاملات جوهرية أخرى مع الشركات التي تخضع لسيطرة حكومة دبي أو تخضع لسيطرة مشتركة أو لنفوذ جوهري من قبلها.

العلاقة مع دائرة المالية

من المقرر أن توافق دائرة المالية، إلى جانب هيئة الطرق والمواصلات، على أي رسوم وتكاليف قد تقترحها الشركة على المجلس التنفيذي. وبخلاف ذلك، تقتصر العلاقة المستمرة بين الشركة ودائرة المالية على دورها كمساهم في الشركة نيابة عن حكومة دبي.

العلاقة مع حكومة دبي

تتعامل الشركة مع مالكها، والمنشآت التي يتمتع المالك بالسيطرة أو التأثير الكبير عليها، أو شركاته التابعة مثل هيئة الطرق والمواصلات، في سياق أنشطة أعمالها المعتادة، بما في ذلك الموردين والعملاء. ونظرًا إلى أن الشركة مملوكة بالكامل لحكومة دبي، فيشار إليها باسم "الكيان المرتبط بالحكومة". وتخضع الشركة لإشراف جهاز الرقابة المالية، وهو هيئة حكومية في دبي تتمتع بسلطة إجراء عمليات تدقيق للشؤون المالية والامتثال والأداء وأنظمة المراقبة وكفاءة أنظمة المراقبة وفاعليتها في الهيئات الحكومية والشركات المملوكة للحكومة.

رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي

تمثل تحصيل رسوم التعرفة المرورية من قبل مؤسسة تاكسي دبي وهلا تاكسي الرسوم المحصلة في إمارة دبي وتتعلق بالرحلات التي تمر عبر بوابات سالك لتحصيل التعرفة المرورية مع وجود ركاب داخل سيارة الأجرة. بلغت رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي 31.9 مليون درهم إماراتي في الفترة المنتهية في 1 يوليو 2022 و20.3 مليون درهم إماراتي في الفترة المنتهية في 1 يوليو 2021. تاريخيًا، تتم تسوية عمليات التحصيل التي قامت بها مؤسسة تاكسي دبي مباشرة مع دائرة المالية. اعتبارًا من 1 يوليو 2022، سيتم تحصيل المبالغ من مؤسسة تاكسي دبي من قبل هيئة الطرق والمواصلات نيابة عن الشركة وتحويلها إلى الشركة وفقًا لاتفاقية الامتياز.

تخصيص التكاليف المؤسسية

تم تخصيص مصاريف للشركة بقيمة 40.5 مليون درهم إماراتي و45.3 مليون درهم إماراتي في الفترة الممتدة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022 والفترة الممتدة من 1 يناير 2021 إلى 1 يوليو 2021، على التوالي من هيئة الطرق والمواصلات. يتم تحديد هذه التكاليف من مستويات متعددة لهيئة الطرق والمواصلات، بما في ذلك النفقات المشتركة لهيئة الطرق والمواصلات ونفقات المؤسسة المشتركة. وتشمل التكاليف المؤسسية المخصصة، على سبيل المثال لا الحصر، الرقابة التنفيذية والقانونية والمالية والموارد البشرية والتدقيق والتخطيط الاستراتيجي وحوكمة تقنية المعلومات وتم تخصيصها في السابق للشركة لتمثل تكلفة تقديم هذه الخدمات. علاوة على ذلك، يتم إدراج مكافآت أعضاء مجلس هيئة الطرق والمواصلات ضمن تخصيص المصاريف للشركة.

MH

تهدف المبالغ المخصصة للشركة إلى عكس تكاليف تقديم الخدمات المذكورة أعلاه، وتعتقد الإدارة أن طرق التخصيص المستخدمة تُعد معقولة. ومع ذلك، يمكن أن تختلف التكلفة الفعلية للحصول على هذه الخدمات الفردية بشكل جوهري في حال لو كانت الشركة مستقلة. وتم تحديد تكلفة الخدمات التي تقدمها هيئة الطرق والمواصلات ومؤسسة المرور والطرق من خلال طريقة التخصيص الأكثر صلة، وهي بشكل أساسي النسبة المئوية النسبية لعدد الموظفين أو الإيرادات. ويتم تسجيل هذه التكاليف على أنها مصاريف مؤسسية مخصصة في القوائم المالية. كما في 1 يوليو 2022، أبرمت الشركة اتفاقية الخدمات الانتقالية مع هيئة الطرق والمواصلات، حيث ستقدم هيئة الطرق والمواصلات خدمات للشركة لدعم أداء عملياتها المتعلقة بتحصيل التعرفة المرورية ومهام المكاتب الخلفية، مثل التمويل وتقنية المعلومات والموارد البشرية والإدارة والتسويق والاتصالات وفقا لاتفاقية الامتياز. وبالتالي، لن يتم تخصيص تلك التكلفة إلى الشركة اعتبارًا من تاريخ نفاذ اتفاقية الخدمات الانتقالية.

تجميع النقد

استخدمت الشركة في السابق العمليات والأنظمة المركزية لهيئة الطرق والمواصلات لإدارة النقد. ونتيجة لذلك، تم إيداع الأغلبية العظمة من المبالغ النقدية المستلمة المتعلقة بأعمال التعرفة المرورية مع أموال هيئة الطرق والمواصلات ودمجها معها. وليس للشركة الحق القانوني في إيداع الأموال أو سحبها بشكل مستقل. تم إيداع الأغلبية العظمى من المبالغ النقدية التي استلمتها الشركة وتوحيدها مع الأموال العامة لهيئة الطرق والمواصلات ولم يتم تخصيصها للشركة على وجه التحديد.

	كما في 1 يوليو 2022 (غير مدققة) بالألف درهم إماراتي	كما في 31 ديسمبر 2022 (مدققة) بالألف درهم إماراتي	كما في 1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) بالألف درهم إماراتي
تجميع النقد والأنشطة العامة	(415,936)	(1,222,255)	(561,206)
الذمم المدينة من هيئة الطرق	(451,296)	(123,560)	(98,406)
عمليات تخصيص التكاليف	40,521	113,076	45,273
صافي النقص في استثمار	(826,711)	(1,232,739)	(614,339)

اعتبارا من 1 يوليو 2022، تمتلك الشركة حسابًا مصرفيًا خاصًا بها وتوقفت عن استخدام عملية وأنظمة تجميع النقد المركزية العائدة لهيئة الطرق والمواصلات. وبناءً على ذلك، ستتم تسوية كل المعاملات مباشرةً مع الحساب المصرفي للشركة اعتبارًا من 1 يوليو 2022.

معاملات الأطراف ذات العلاقة المقتطعة

فيما يتعلق بالاقتطاع، أبرمت الشركة وهيئة الطرق والمواصلات اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية. بعد الإدراج، ستمتلك حكومة دبي 75،1% من الشركة. لمزيد من المعلومات حول اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية، يرجى الرجوع إلى قسم *"الاتفاقيات الجوهرية — اتفاقية الامتياز" وقسم "الاتفاقيات الجوهرية — اتفاقية الخدمات الانتقالية"* من نشرة الاكتتاب المحلية.

عقد الإيجار

أبرمت الشركة عقد إيجار مع هيئة الطرق والمواصلات فيما يتعلق بالمباني الواقعة في الطابق الأول من المقر الرئيسي لهيئة الطرق والمواصلات، المجمع (ج)، في دبي (التي تشمل مقر الشركة ومركز الاتصال الخاص بالشركة) بتاريخ نفاذ 1 يوليو 2022. تبلغ مدة عقد إيجار المقر الرئيسي عامين يحق للشركة خلالها الانتفاع بالمباني بشكل كامل مقابل دفع الإيجار المتفق عليه. يمكن إنهاء عقد الإيجار، دون أي غرامات، من قبل الشركة أو هيئة الطرق والمواصلات (بصفتها المالك) بموجب إشعار كتابي مدته شهرين على الأقل يُقدم للطرف الآخر في أي وقت خلال مدة العقد.

التنازل عن العلامات التجارية من قبل هيئة الطرق والمواصلات

أبرمت الشركة وهيئة الطرق والمواصلات اتفاقية تنازل عن العلامة التجارية (ضمن اتفاقية الامتياز) لنقل ملكية العلامات التجارية لسالك التي تحتفظ بها هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة طوال مدة اتفاقية الامتياز. وتجري عملية نقل العلامات التجارية الخاصة بسالك والعائدة لهيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة من خلال وزارة الاقتصاد ويجب أن تكتمل قبل إدراج أسهم الشركة في سوق دبي المالي. كما يجري تسجيل اتفاقية التنازل عن العلامة التجارية لدى وزارة الاقتصاد التي ستؤدي إلى نقل ملكية هذه العلامات رسميًا إلى الشركة.

الاتفاقيات الجوهرية

اتفاقية ترانسكور

تواصل الشركة وشركة ترانسكور تنفيذ اتفاقية سابقة سارية، بعد تحويلها من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة، وتخضع هذه الاتفاقية لقوانين دولة الإمارات ودبي، وتقدم شركة ترانسكور بموجبها مجموعة كاملة من خدمات التشغيل والصيانة لنظام بوابة التعرفة المرورية في العديد من المواقع في دبي (**"اتفاقية ترانسكور"**). وتم تجديد اتفاقية ترانسكور، التي تم إبرامها لأول مرة بين هيئة الطرق والمواصلات وترانسكور عام 2006 لتصميم نظام بوابات تحصيل التعرفة المرورية وإنشائه وتشغيله وصيانته، في عام 2013 و2016 وكان آخر تجديد لها في سبتمبر 2021 لمدة 3 سنوات. تم تمديد اتفاقية ترانسكور في عام 2022، ضمن عملية تحولها من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة، لمدة عامين آخرين حتى سبتمبر 2026. تحكم اتفاقية ترانسكور تشغيل نظام تحصيل التعرفة المرورية الحالي "سالك" في دبي وصيانته من قبل ترانسكور بصفتها المقاول الرئيسي وتسمح لهيئة الطرق والمواصلات بطلب تصميم مواقع بوابات تحصيل جديدة في دبي وتنفيذها ودمجها مع النظام الحالي. سيتم تقييم ترانسكور بناءً على اتفاقية مستوى الخدمة ومؤشرات الأداء الرئيسية المنصوص عليها في اتفاقية ترانسكور.

الملكية الفكرية

تحتفظ ترانسكور بالملكية الكاملة لكل حقوق الملكية الفكرية في برامج المكاتب الخلفية الأساسية ووحدات برنامج نظام التعرفة المرورية لترانسكور الذي تم تطويره وتحديثه لصالح هيئة الطرق والمواصلات من عام 2007 حتى 12 سبتمبر 2013 بموجب اتفاقية ترانسكور. تمتلك هيئة الطرق والمواصلات كل حقوق الملكية الفكرية بالكامل في التحسينات التي تم إجراؤها على برنامج نظام التعرفة المرورية لترانسكور الذي تم تطويره منذ 12 سبتمبر 2013 وتحمل ترخيصًا دائمًا غير حصري ومعفيًا من حقوق الملكية لكود المصدر لكل الوحدات الأساسية لنظام التعرفة المرورية لترانسكور. تحتفظ هيئة الطرق والمواصلات أيضًا بالملكية الكاملة للعلامة التجارية / الاسم التجاري "سالك" الذي يعمل بموجبه نظام تحصيل التعرفة المرورية في دبي. هناك وحدات برامج إضافية وملحقة تم تطويرها بموجب هذه الاتفاقية تتضمن حقوق ملكية فكرية مختلطة بما في ذلك الحقوق التي لا يمكن بيعها و/أو ترخيصها من قبل أي من الطرفين إلا بعد الحصول على موافقة الطرف الآخر.

كما في تاريخ نشرة الاكتتاب المحلية، تم نقل كل حقوق الملكية الفكرية في تحسينات وتحديثات كل البرامج اعتبارًا من سبتمبر 2013 فصاعدًا بموجب أي ترتيب مع المقاول الرئيسي الخارجي، ترانسكور، (بما في ذلك ملكية البرنامج فيما يتعلق بتطبيق سالك الذكي والموقع الإلكتروني لسالك) إلى شركة سالك بموجب اتفاقية الامتياز.

مهام شركة ترانسكور

ترانسكور توفر وتدير الخدمات التالية للشركة بموجب اتفاقية ترانسكور:

خدمة العملاء (العملاء العابرين ومركز الاتصال)

توفر ترانسكور نقطة اتصال أولى للعملاء لطرح أسئلة عامة تتعلق بتشغيل الشركة أو أسئلة محددة تتعلق بحساب سالك الخاص بهم أو فتح حساب سالك جديد. ويتم تسجيل المشاكل التي قدمها العميل والتي لا يمكن حلها على الفور من قبل مركز الاتصال في المكالمة الأولى في برنامج إدارة علاقات عملاء سالك وإعادة توجيهها إلى فريق الدعم غير المباشر في مركز الاتصال للتحقيق فيها وحلها.

دعم خدمة العملاء غير المباشر

تعالج ترانسكور الطلبات الواردة من كل قنوات خدمة العملاء في حال تعذر على وكيل خدمة العملاء المباشر معالجة الطلب على الفور. ويشمل ذلك التحقيق في المشكلة وحلها بشكل مناسب وإبلاغ العميل بالنتيجة. ويقوم فريق الدعم غير المباشر لخدمة العملاء أيضًا بمعالجة أنشطة المكاتب الخلفية الأخرى وفق ما تقره هيئة الطرق والمواصلات من وقت لآخر.

ويتضمن النطاق الأساسي للدعم غير المباشر حل المهام التالية:

- إصدار تذاكر التتبع الصادرة عن مراكز الاتصال ومواقع التقديم لأي شكاوى من العملاء؛
- إصدار تذاكر التتبع الناشئة عن معالجة طلبات العملاء - المشكلات الرئيسية (الأكثر تعقيدًا)، مثل:
  - المشاكل المتعلقة بملصقات سالك - الفصل؛
  - دمج الحسابات؛
  - أرقام ملصقات سالك الخاطئة؛
  - الحالات المعتمدة؛
  - تعدد أرقام الملفات الضريبية على حساب واحد؛
  - اللوحات التجارية؛
  - المركبات المجهولة الهوية؛
  - قضايا الإيجار في أبو ظبي؛
- التعامل مع تحديثات معلومات المركبات من نظام المرور الإلكتروني؛ و
- إجراء تنظيف البيانات المعقد، وتنفيذ اختبارات قبول المستخدم، والتحقق بانتظام من الموقع الإلكتروني وتطبيق سالك، وإجراء استطلاعات مع عملاء سالك من حين لآخر.

MH

النزاعات

تستقبل ترانسكور وتحقق في نزاعات العملاء بشأن المخالفات التي تلقوها، مع تقديم أي توصيات بشأن رفض المخالفات إلى هيئة الطرق والمواصلات أو الشركة للموافقة عليها.

معالجة المخالفات / مراجعة الصور

تتولى ترانسكور المسؤولية عن قراءة صور لوحات الترخيص لكل المركبات التي تمر عبر بوابات الشركة دون وضع ملصق سالك وإعادة توجيه هذه الصور لمعالجة تحصيل التعرفة المرورية أو إصدار مخالفة.

إدخال البيانات

توفر ترانسكور موظفين مختصين بإدخال البيانات، وهم مجموعة من وكلاء خدمة العملاء العاملين في المكتب الخلفي لسالك. وتتمثل المسؤولية الأساسية لهذا الفريق في ضمان فتح حسابات جديدة للعملاء وإضافة مركبات للعملاء الحاليين. ويتلقى الفريق الطلبات الإلكترونية التي لم تتم معالجتها تلقائيًا من قبل النظام لأسباب متعددة مثل:

- تكرار اللوحة: عند تسجيل لوحة المركبة تحت حساب عميل مختلف؛
- تكرار الهيكل: عند تسجيل لوحة المركبة تحت حساب عميل مختلف؛
- تكرار رقم الملف الضريبي: عندما يكون رقم الملف الضريبي المقدم من العميل إما مكررًا أو تحت حساب عميل مختلف؛ و
- التسجيل للمركبات الدولية والمصدرة.

يتلقى فريق إدخال البيانات الطلبات المذكورة أعلاه إما إلكترونيًا عند إنشائها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة (أو تطبيقات الجهات الخارجية)، أو إنشائها يدويًا من قبل فريق مركز الاتصال أو الفريق الداخلي. يتم استكمال تسجيل ملصق سالك ضمن مقياس مؤشر أداء رئيسي محدد في اتفاقية مستويات الخدمة. قد يطلب الفريق إجراء عمليات معاودة الاتصال بالعملاء للتحقق من المعلومات و/أو التفاصيل، والتي يتم إجراؤها من قبل فريق من الوكلاء المتخصصين الذين أكملوا التدريب الداخلي لمركز الاتصال.

يتولى الفريق أيضًا المسؤولية عن تصحيح معلومات حسابات العملاء (من خلال الطلبات) وتفاصيل المركبات.

صيانة معدات تحصيل التعرفة المرورية الموجودة على جانب الطريق

توفر ترانسكور الصيانة الوقائية والتنبؤية والتصحيحية لكل المعدات المستخدمة على جانب الطريق.

دعم البرامج

توفر ترانسكور للشركة فريق دعم برامج، يتألف من مهندسي البرامج وموظفي الدعم ذوي الصلة الذين تتمثل مهمتهم في توفير نظام دعم مكتب المساعدة لمعالجة مشكلات العملاء وأخطاء البرامج.

تقنية المعلومات

توفر ترانسكور للشركة فريق تقنية المعلومات الذي يقوم بالتصميم المعماري، والصيانة الوقائية والتصحيحية والطارئة

MH

لأجهزة الكمبيوتر والشبكات ومعدات الاتصالات.

مكتب ادارة المشاريع

توفر ترانسكور للشركة مكتب إدارة مشاريع يكون مسؤولاً عن إدارة المشاريع وعمليات التوزيع التي تتطلب تنسيقًا كبيرًا بين الإدارات و/أو العديد من أصحاب المصلحة. وستكون الأنشطة المسندة لهذا الفريق قائمة على أساس كل حالة على حدة وسيتم التكليف بها من قبل ترانسكور وهيئة الطرق والمواصلات أو الشركة.

تطوير البرامج

توفر ترانسكور فريق تطوير يتألف من عدد من مطوري البرامج المتمرسين وموظفي الدعم ذوي الصلة الذين تتمثل مهمتهم في توفير تحسينات لنظام الشركة.

الاتفاقيات المتعلقة بالاقتطاع

اتفاقية الامتياز

للحصول على وصف كامل لاتفاقية الامتياز، يرجى الرجوع إلى "*الامتياز والمسائل التنظيمية—اتفاقية الامتياز*" من نشرة الاكتتاب المحلية.

اتفاقية الخدمات الانتقالية

أبرمت الشركة وهيئة الطرق والمواصلات اتفاقية الخدمات الانتقالية لتنظيم فصل أعمال التعرفة ونقلها من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة.

تشمل الخدمات التي ستقدمها هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة بموجب اتفاقية الخدمات الانتقالية: خدمات المحاسبة، و/أو التسويق والاتصالات، و/أو إدارة المكاتب، و/أو دعم التعاقدات والمشتريات، و/أو مراكز خدمة العملاء العابرين، و/أو خدمة العملاء، و/أو الموارد البشرية، و/أو تقنية المعلومات للشركات، و/أو تحصيل رسوم سيارات الأجرة، و/أو تطبيقات الهاتف المحمول، و/أو الموقع الإلكتروني، و/أو روبوت الدردشة، و/أو أنظمة الكمبيوتر المختلفة. ستبدأ كل خدمة في تاريخ اتفاقية الخدمات الانتقالية ما لم تخطر الشركة هيئة الطرق والمواصلات بأن الخدمة (الخدمات) غير مطلوبة حتى تاريخ لاحق.

ومن المفترض أن يتم توفير الخدمات من قبل هيئة الطرق والمواصلات (أو تضمن توفيرها من مورد خارجي) لفترة متفق عليها لكل خدمة. ومع ذلك، فإن الشركة ملزمة بإنشاء أنظمة وإبرام اتفاقيات مع أطراف خارجية واتخاذ كل الخطوات الأخرى اللازمة للتمكن من نقل كل الخدمات إليها بحلول نهاية الفترة المتفق عليها مسبقًا.

يحق للشركة إنهاء خدمات معينة لدواعي الملاءمة، على أن تدفع أي تكاليف مرتبطة بهذا الإنهاء. يجوز لهيئة الطرق والمواصلات أو الشركة إنهاء الاتفاقية في حالة ارتكاب أي انتهاك جوهري ولم يتم التوصل إلى حل مرضٍ للطرفين. ولا يحق لهيئة الطرق والمواصلات إنهاء الخدمة لدواعي الملاءمة.

اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة

أبرمت الشركة اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة بقيمة 4,200,000,000 درهم إماراتي بتاريخ 29 يونيو 2022 تشتمل على تمويل مرابحة لأجل وتسهيلات تمويل متجددة مع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. ("اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة"). تم توفير التمويل على أساس غير مضمون بشكل أساسي لأغراض تسوية رسوم الامتياز المستحقة بموجب اتفاقية الامتياز. وتنص اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة على السداد المسبق الإلزامي في حالة التغيير في السيطرة حيث يجوز للممولين أن يقرروا المطالبة بالسداد الفوري إذا لم تعد حكومة دبي تمتلك (بشكل مباشر أو غير مباشر) ما لا يقل عن 50.1% من رأس المال المُصدر للشركة بعد إتمام أي حدث إدراج خاص بالشركة.

تتضمن اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة تعهدات بأن تكون نسبة الرافعة المالية 5 أضعاف التي يلزم اختبارها على أساس نصف سنوي وغير ذلك من التعهدات المحدودة نسبيًا (بما في ذلك القيود المفروضة على بعض عمليات التصرف ومنح بعض حقوق الضمان).

تحتوي اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة أيضًا على بعض حالات التقصير المعتادة بما في ذلك عدم السداد، وخرق أي تعهدات مالية أو غيرها من التعهدات، وإنهاء اتفاقية الامتياز والتقصير المتقاطع فيما يتعلق بالمديونية المالية الأخرى لأي عضو في المجموعة. سيسمح وقوع أي حالة تقصير للممولين باتخاذ إجراءات تسريع السداد وإلغاء التمويل.

وصف للقروض والتسهيلات البنكية

يرجى الاطلاع على قسم "العقود الجوهرية التي أبرمتها الشركة" الموجودة أعلاه.

البيانات المالية للشركة

يرجى الاطلاع على إفصاح الشركة على موقع سوق دبي المالي فيما يتعلق بالقوائم المالية المقتطعة المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019 الخاصة بأعمال سالك، والقوائم المالية المرحلية الموجزة المقتطعة غير المدققة لشركة سالك ش.م.ع لفترة 1 يناير إلى 1 يوليو 2022.

الدعاوى القضائية والتحكيمية سواءً المرفوعة من الشركة أو ضدها أو تعد الشركة أحد أطرافها

لم تكن الشركة طرفًا في أي إجراءات حكومية أو قانونية أو تحكيمية جوهرية (بما في ذلك أي إجراءات معلقة أو مهددة برفعها تعلم بها الشركة)، والتي قد تؤثر بصورة كبيرة، أو كان لها تأثير بالغ، على مركزها المالي أو ربحيتها.

وصف لأي حالة إعسار أو عدم قدرة على سداد الديون خلال السنتين السباقتين لتاريخ تقديم طلب الإدراج

لا ينطبق.

MH